



التدقيق الشرعي والمبادئ الأساسية لحوكمة شركات التأمين الإسلامية.

إعداد

د. عبد الله عطية

مدير دائرة الرقابة الداخلية

البنك الاسلامي الاردني



بسم الله الرحمن الرحيم

الفصل الأول

تمهيد:

يهدف التدقيق الشرعي بشقيه الداخلي والخارجي إلى تقديم تأكيد معقول عن كفاءة وفعالية نظام الرقابة الشرعي في المؤسسات المالية، وتبرز أهمية دور التدقيق الشرعي في شركات التأمين الإسلامية لسببين رئيسيين، أولهما: أن شركات التأمين الإسلامي عبارة عن شركات مساهمة عامة تخضع لقوانين وتعليمات صادرة عن الجهات الحكومية والاشرفية والرقابية ومن أبرزها قانون الشركات وقانون تنظيم أعمال التأمين وتعليمات هيئة الأوراق المالية.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في توضيح فعالية أنظمة الرقابة الشرعية ومخاطر المخالفات الشرعية وآليات تدقيق الفائض التأميني والمتطلبات الرئيسية لحوكمة شركات التأمين الإسلامية، وبناءً عليه تتبلور مشكلة الدراسة في الأسئلة الآتية:

السؤال الأول: فعالية أنظمة الرقابة الشرعية الداخلية؟

السؤال الثاني: مخاطر المخالفات الشرعية؟

السؤال الثالث: آليات التدقيق على الفائض التأميني؟

السؤال الرابع: متطلبات حوكمة شركات التأمين الإسلامية؟

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث الى بيان ما يلي من وجهة نظر علوم التدقيق الشرعي والحوكمة اسناداً إلى التعليمات المنظمة لمهنة التأمين المتوافق وأحكام الشريعة الإسلامية:

١. التعرف على أنظمة الرقابة الشرعية الداخلية وفعاليتها.

٢. التعرف على أبرز الضوابط الشرعية في شركات التأمين الإسلامية.

٣. التعرف على آليات التدقيق على الفائض التأميني.

٤. التعرف على متطلبات حوكمة شركات التأمين الإسلامية.



الدراسات السابقة:

١. أبو سرحان، أحمد شحدة (٢٠١٥)، الفائض التأميني في التأمين الإسلامي^(١)

تبين أن الفائض التأميني يعتبر حقا خاصا بالمستأمنين، ويتصرف فيه بما فيه مصلحتهم، مثل: تكوين الاحتياطيات، أو تخفيض الاشتراكات، أو توزيعه أو جزء منه على المستأمنين، ولا تستحق الشركة المديرة شيئاً منه.

٢. مشعل، عبد الباري وحجل عامر (٢٠١٠)، برنامج التدقيق الشرعي على شركات التأمين^(٢)

يهدف البحث إلى مساعدة هيئات الرقابة الشرعية لشركات التأمين الإسلامي على قيامها بوظيفة التدقيق الشرعي بشكل مهني من خلال تصميم نموذج لبرنامج التدقيق الشرعي على شركات التأمين الإسلامي بالاعتماد على المعايير الدولية للتدقيق (ISAs) الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC)، والممارسة المهنية في مجال تدقيق الحسابات. مع مراعاة معايير الضبط للمؤسسات المالية الإسلامية (GSIFIs).

١ أبو سرحان، احمد شحدة (٢٠١٥)، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، عمان، الأردن.

٢ مشعل، عبد الباري وحجل، عامر (٢٠١٠)، برنامج التدقيق الشرعي على شركات التأمين الاسلامي، ملتقى التأمين التعاوني الثاني، الهيئة العالمية للاقتصاد والتمويل.



المبحث الأول

فعالية أنظمة الرقابة الشرعية الداخلية

في شركات التأمين الإسلامية

تمهيد:

إنّ ما يميز العمل في المؤسسات المالية الإسلامية التقيد بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية في المعاملات المنفذة في شركات التأمين الإسلامية ، والذي يُسمى بنظام الضوابط الشرعية، والذي يُعرف بأنه نظام يشير إلى مجموعة من الترتيبات المنظمة والتي تتأكد من خلالها مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن هناك إشرافاً شرعياً فعالاً ومستقلاً في الإجراءات التالية^(٢):

١. إصدار الفتاوى والقرارات الشرعية.
٢. نشر الفتاوى والقرارات الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية إلى المدققين المنوط بهم فحص التزام المؤسسة المالية الإسلامية بالفتاوى والقرارات الصادرة عن الهيئة.
٢. تدقيق الالتزام الشرعي بالأساليب المناسبة ومعالجة الانحرافات في حال حدوثها.

٢ بتصرف، مجلس الخدمات المالية الإسلامية (٢٠٠٥)، المبادئ الإرشادية لإدارة المخاطر للمؤسسات (عدا المؤسسات التأمينية) التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية، صفحة ٣، ماليزيا.

**أولاً: تعريف نظام الرقابة الشرعي:**

هو نظام متكامل يهدف الى التحكم الشرعي ويتأثر بجميع الكيانات الداخلية، من خلال الالتزام وفحص العقود والاتفاقيات والنشاطات والعمليات وحماية الحقوق وكتابة التقارير، لتحقيق أهداف المؤسسة المالية الإسلامية بالطرق التي تتفق وأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، ولتحقيق نظام شرعي فعال يجب توفر ما يلي بالحد الأدنى:

١	وجود نظام أساسي لشركة التأمين مُعد وفق أحكام الشريعة الإسلامية.
٢	وجود هيئة رقابة شرعية ملائمة ومستقلة ونظام للضوابط الشرعية يتضمن نظام للرقابة الشرعية الداخلية، وذلك من خلال التأكد من أن هناك إشرافاً شرعياً فعالاً مستقلاً على كل وحدة من وحدات الشركة.
٣	توفر بيئة رقابية شرعية يشجع مجلس الادارة والإدارة التنفيذية وأن يكونا مثلاً يحتذى به.
٤	توفر ضوابط رقابية شرعية كافية وفعالة.
٥	أسس رقابة واضحة لجميع أعمال الشركة التي يتم تنفيذها من قبل جهات خارج الشركة للتحقق من أن تنفيذها يتم وفقاً لأنظمة الضبط الشرعي وخاصة فيما يتعلق بعمليات إعادة التأمين.
٦	على الشركة وضع الترتيبات الشرعية اللازمة لإدارة ورقابة المخاطر الشرعية على كافة العمليات والأنشطة ومراكز العمل.

ثانياً: الكيانات الداخلية ذات العلاقة بنظام الرقابة الشرعي في شركات التأمين الإسلامية:

تتكون الكيانات الداخلية التي لها علاقة بنظام الرقابة الشرعي مما يلي:

١	هيئة الرقابة الشرعية.
٢	مجلس الادارة.
٣	كافة العاملين في شركات التأمين الإسلامية.
٤	حملة الوثائق .

١. هيئة الرقابة الشرعية:

تعرف هيئة الرقابة الشرعية بأنها ” جهاز مستقل من الفقهاء المتخصصين في فقه المعاملات. ويجوز أن يكون أحد الأعضاء من غير الفقهاء على أن يكون من المتخصصين في مجال المؤسسات المالية الإسلامية وله إمام

٤ عطية، عبد الله (٢٠١٧)، مفاهيم الرقابة والتدقيق والمراجعة والالتزام الشرعي بين النظرية والتصنيف، المؤتمر السادس للتدقيق الشرعي على البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، اسطنبول، تركيا.



بفقه المعاملات. ويعهد لهيئة الرقابة الشرعية مراقبة نشاطات المؤسسة والإشراف عليها للتأكد من التزامها بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وتكون فتاواها وقراراتها ملزمة للمؤسسة^(٥).

تعتبر هيئة الرقابة الشرعية تمثل دوراً محورياً في غاية الأهمية في ضبط بيئة الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية من خلال ما يلي^٦:

إعداد دليل إجراءات يشمل نظام عمل هيئة الرقابة الشرعية، واختصاصاتها، ومسؤولياتها، وتنظيم علاقتها مع مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، وآلية إعداد تقاريرها التي تُرفع إلى الإدارة التنفيذية والمجلس والمساهمين، ومنهجيتها في الرقابة الشرعية، وآلية عقد اجتماعاتها.	١
مراقبة أعمال الشركة وأنشطتها من حيث توافقتها وعدم مخالفتها لأحكام الشريعة الإسلامية، ومتابعة ومراجعة العمليات للتحقق من خلوها من أي محظورات شرعية.	٢
إبداء الرأي واعتماد جميع العقود والمعاملات والاتفاقيات والمنتجات والسياسة التي تنظم العلاقة ما بين المساهمين وحملة الوثائق بما فيها توزيع الأرباح وتحميل الخسائر، وتجنب الإيرادات وآلية التصرف في الدخل غير المطابق للشريعة.	٣

٢. مجلس إدارة الشركة:

يسهم مجلس إدارة الشركة في تفعيل نظام الرقابة الشرعي للشركة من خلال^٧:

التحقق من أن جميع الأنشطة تتم وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية والفتاوى والقرارات الشرعية الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية.	١
ضمان تزويد هيئة الرقابة الشرعية بالمعلومات الضرورية والكافية وفي الوقت المناسب، بهدف مساعدتها في ممارسة مهامها المتمثلة في التأكد من مدى التزام الشركة بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وتكوين رأي مستقل بالخصوص.	٢

٥ هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (٢٠٠٨)، معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية، معيار الضبط رقم ١ صفحة ٤، المنامة، البحرين.

٦ بتصريف، دليل الحاكمية المؤسسية، البنك الإسلامي الأردني، صفحة (٢٠) عمان الأردن.

٧ بتصريف، التعليمات المعدلة للحاكمية المؤسسية للبنوك الإسلامية رقم ٢٠١٦/٦٤، البنك المركزي الأردني، عمان الأردن.



ضمان الحصول على رأي هيئة الرقابة الشرعية على جميع العقود والمعاملات والاتفاقيات والمنتجات والخدمات وسياسات الاستثمار وتوزيع الأرباح وتحميل الخسائر وحساب الفائض التأميني وآلية التصرف في الدخل غير المطابق للشريعة.	٣
وجود سياسة توضح العلاقة بين الشركة/المساهمين وحملة الوثائق، على أن يتم مراجعتها من قبل هيئة الرقابة الشرعية.	٤
ضمان وجود هيكل تنظيمي للشركة يتضمن الادارات التالية: تدقيق شرعي داخلي، إدارة المخاطر (أن يتضمن قسم مخاطر التشغيل «المخاطر الشرعية»)، الامتثال الشرعي، حيث تكون مهمة هذه الادارات الرئيسية في نظام الرقابة الشرعي بالآتي:	٥
تقييم نظام الرقابة الشرعي.	نشاط التدقيق الشرعي الداخلي
وضع الضوابط الشرعية وقياس مخاطر عدم التقيد.	إدارة المخاطر الشرعية
التأكد من أن العمليات تم تنفيذها وفقاً لما ورد من تعليمات ومعايير إرشادية خارجية والفتاوى الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية والتعليمات الادارية الخاصة بالضبط الشرعي.	الالتزام الشرعي

٣. كافة العاملين في شركات التأمين الإسلامية:

بلا شك إن نظام الرقابة الشرعي يؤثر في سلوك العاملين في شركات التأمين الإسلامية، وعلى الجهة الأخرى فإن سلوك العاملين في شركات التأمين يؤثر في نظام الرقابة الشرعي، ويمكن صياغة هذه التأثيرات فيما يلي:

تأثير نظام الرقابة الشرعي في سلوك الموظفين، بحيث يتم تعليم وتدريب العاملين على الممارسات الشرعية الفضلى.	١
امكانية تواطؤ بعض العاملين لخرق نظام الرقابة الشرعي (الاحتيايل الشرعي).	٢



٤. حملة وثائق التأمين:

هم المُستأمنين (بضم الميم الأولى وبكسر الميم الثانية) أو المشتركين في التأمين وهم كذلك المؤمنون، أو هم الذين يقومون بدفع قسط التأمين متبرعاً بهدف حماية أنفسهم ومن يشتركون معهم في نفس الخطر في صندوق تديره شركات التأمين الإسلامية وفق الأسس التالية:

١	تحكم العلاقة بين المشتركين من حملة وثائق التأمين علاقة التعاون فيما بينهم بدفع مبلغ للمتضرر/ المتضررين منهم بجبر الضرر ولا يكون بقصد الاسترباح.
٢	عدم ملكية شركات التأمين الإسلامية لأقساط التأمين.
٣	تحكم علاقة الشركة المُديرة (شركات التأمين الإسلامية) مع حملة وثائق التأمين علاقة الوكالة بأجر أو بدون أجر أو وفق عقد المضاربة.
٤	يعتبر الفائض التأميني حقاً من حقوق حملة وثائق التأمين.

ثالثاً: مصفوفة نظام الرقابة الشرعية:

الدور في نظام الرقابة الشرعي	الكيان
<ul style="list-style-type: none"> فحص العقود والاتفاقات والأنشطة والعمليات، ويمكن أن يساعدها في ذلك نشاط التدقيق الشرعي الداخلي. حماية حقوق حملة وثائق التأمين. الشهادة أمام الهيئة العامة لشركات التأمين الإسلامية. 	هيئة الرقابة الشرعية
<ul style="list-style-type: none"> التشجيع على الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية. التقيد بقرارات هيئة الرقابة الشرعية. اعتماد السياسات وإجراءات العمل، التي تسهم في سلامة التطبيق الشرعي في المعاملات والتعاملات مع الغير. حماية حقوق حملة وثائق التأمين. 	مجلس إدارة الشركة
<ul style="list-style-type: none"> الالتزام بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية وفتاوى هيئة الرقابة الشرعية في كافة أنشطة الشركة. 	العاملين في شركات التأمين الإسلامية
<ul style="list-style-type: none"> معرفة الحقوق والواجبات تجاه المشتركين والشركة المُديرة. يمكن تمثيل بعض كبار حملة الوثائق في إدارة شركات التأمين الإسلامية. 	حملة وثائق التأمين



المبحث الثاني

أبرز الضوابط الشرعية في شركات التأمين الإسلامية

تواجه المؤسسات المالية بشكل عام العديد من المخاطر، وتتزايد هذه المخاطر مع تزايد حجم المؤسسة وانتشارها الجغرافي ودرجة تعقيد الأنشطة والعمليات، وتقسم المخاطر بحسب مقرارات لجنة بازل للرقابة المصرفية إلى ثلاثة أنواع وهي مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل^(٨)، وقد برز مفهوم مخاطر التشغيل في بداية الألفية الثانية، عندما قامت لجنة بازل للإشراف المصرفي في عام ٢٠٠٣ بإضافة مخاطر التشغيل وإرشاداتها، ولا يعني ذلك بأن المؤسسات المالية قبل ظهور هذا المفهوم كانت لا تتعرض لمخاطر التشغيل، فقد عصفت أزمات مالية عالمية متتالية كان أهم أسبابها مخاطر التشغيل التي أدت إلى انهيار مؤسسات مالية كبيرة وألحقت خسائر جسيمة لاقتصاد كثير من الدول.

هذا وقد دأبت المؤسسات المالية إلى الاهتمام بمخاطر الائتمان والسوق معتقدةً بأنها بمنأى عن مخاطر التشغيل، والتي لا يقل تأثيرها عن تلك المخاطر، ويلاحظ بأن مخاطر التشغيل متشعبة وهامة ويمكن وصفها بأنها أم المخاطر ولعل أبرزها ما تتعرض إليه المؤسسات المالية من مخاطر تشغيل هي المخاطر الشرعية، ومن بين هذه المؤسسات شركات التأمين الإسلامية حيث تعتمد المؤسسات المالية على العنصر البشري في إكمال الدورة المستندية للأعمال المختلفة.

أبرز الضوابط الشرعية في عمليات شركات التأمين الإسلامية:

ضوابط شرعية عامة:	
١	أن يكون التعويض بمقدار الضرر الفعلي (جبر الضرر).
٢	أن تكون جميع العقود والاتفاقات مجازة من هيئة الرقابة الشرعية.
٣	التأكد من احتساب أقساط التأمين بموجب دراسات اکتوارية وإحصائية، وتناسب الاشتراك مع الخطر المحتمل ومدته ومبلغ التأمين.
٤	التأكد من أن الخطر المؤمن منه محتمل الحدوث، وأن لا يكون متعلقاً بإرادة المشترك، وأن لا يكون متعلقاً بمحرم.
٥	التأكد من تحميل المشترك مبلغاً أو نسبة معينة من التعويض.
٦	التأكد من عدم تحمل شركة التأمين الإسلامية أي خسائر إلا في حالتي التعدي أو التقصير.

٨ Basel Committee on Banking Supervision (2001). Operational Risk. Consultative Document. page 1. Switzerland.

٩ تم بناء قائمة فحص استناداً إلى معيار التأمين الإسلامي رقم (٢٦) الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بتصرف، والممارسات الفضلى تكون بإضافة متطلبات هيئة الرقابة الشرعية وغيرها من تعليمات إدارية ذات صلة بالمخاطر الشرعية إلى هذه القائمة.



٧	التأكد من وجود موافقات بحسب الصلاحيات عند إجراء مصالحة بين الشركة والمتسببين في الضرر.
التأمين على الأشخاص في حالتها العجز أو الوفاة:	
١	التأكد من وجود طلب اشتراك في التأمين على العجز أو الوفاة مبين به: الأحوال الصحية للمشارك (تقرير طبي من طبيب معتمد لشركة التأمين يبين حالة المشارك الصحية)، وموافقة شركة التأمين.
٢	التأكد من تحديد قسط التأمين.
٣	التأكد من تحديد مقدار المزايا التي تدفع للمستفيد حسب الاتفاق.
٤	التأكد في حال الوفاة توزيع المستحقات وفقاً لما هو محدد في الاتفاق مع المشارك.
٥	التأكد من توزيع أرصدة الاستثمار - إن وجدت - حسب أحكام الميراث، أو تحويل القيمة إلى المحكمة الشرعية.
٦	التأكد من اشتراط سقوط حق المستفيد في حال وفاة المشارك وثبت أن له دور بالقتل.
التزامات المشارك (المستأمن) في التأمين الإسلامي:	
١	التأكد من تقديم البيانات اللازمة المتعلقة بالخطر المؤمن منه.
٢	التأكد من تبليغ شركة التأمين بما يستجد من ظروف تؤدي إلى زيادة الخطر بعد إبرام العقد.
٣	التأكد من دفع الاشتراكات في أوقاتها المحددة.
٤	التأكد في حال تأخر المشارك عن تسديد قسط التأمين إنهاء الوثيقة أو اللجوء إلى القضاء.
٥	التأكد من إخطار شركة التأمين باعتبارها وكالة عن صندوق حملة الوثائق بتحقيق الخطر المؤمن منه خلال الفترة المتفق عليها في وثيقة التأمين.
التزامات شركة التأمين:	
١	التأكد من توفر جميع النماذج والعقود ووثائق التأمين واستخدامها في موقعها.
٢	التأكد من وجود آليات وأنظمة لمتابعة جمع الاشتراكات والأقساط.
٣	التأكد من وجود سياسة آلية وإجراءات عمل لدفع التعويضات.
٤	التأكد من تحصيل أجرة الشركة على أساس عقد الوكالة من صندوق حملة الوثائق.
٥	التأكد من تحمل الشركة المصروفات الخاصة بالتأسيس والمصاريف التي تخصها.
٦	التأكد من اقتطاع الاحتياطي القانوني للشركة من أموال المساهمين.
٧	التأكد من اقتطاع مخصصات أو احتياطيات تتعلق بصندوق التأمين على أن لا تؤول إلى المساهمين.
٨	التأكد من وجود وثائق تمنح الشركة حق الرجوع على المسؤول عن الحادث عند تحقق الخطر المؤمن منه بفعل شخص تثبت مسؤوليته التعاقدية أو التقصيرية محل المشارك في جميع الدعاوي والحقوق الخاصة بالموضوع ولحساب الصندوق.



التأكد في حال استثمرت الشركة أموال حملة الوثائق في المضاربة التقييد بشروط ومقتضى عقد المضاربة، ومن هذه الضوابط:	
١	التأكد من كفاية الضمانات، وأن استخدمها يكون في حال تعدي المضارب أو تقصيره.
٢	التأكد من أن عقد المضاربة مقيد بالمكان والزمان والغاية، لغاية الحد الذي يسمح بالعمل.
٣	التأكد من وجود شرط تحقق الربح بعد وقاية رأس المال، وأن الخسارة على رب المال.
٤	التأكد من تحديد نسبة شائعة من الربح بين المضارب والشركة .
٥	التأكد من تحديد التكاليف المباشرة المقبولة في المضاربة.
٦	التأكد من عدم اشتراط مبلغ مقطوع أو أجره لأحد المتعاقدين.
٧	التأكد من تحديد موعد للتنضيض الفعلي، أو مواعيد لإجراء التنضيض الحكمي وجهة التقييم، مع مراعاة العمر الافتراضي للمشروع.
٨	التأكد من استغلال مال المضاربة على مراحل، بحسب طبيعة المضاربة (إدارة مال المضاربة).
٩	التأكد من الإشراف المباشر على سير عمل المضاربة أولاً بأول، وحسب المراحل، ووجود سجلات منظمة.
١٠	التأكد من إجراء دراسات تحليلية للمشتريات والمبيعات والإيرادات والمصروفات.
التأكد في حال استثمرت الشركة أموال حملة الوثائق على أساس عقد الوكالة بالاستثمار فإنه يتم تطبيق شروط ومقتضى عقد الوكالة بالاستثمار ومن هذه الضوابط:	
١	التأكد من تحديد مبلغ الاستثمار ومدته.
٢	التأكد من تحديد الأجر بمبلغ مقطوع أو بنسبة من المال المستثمر.
٣	التأكد في حال عجز موجودات التأمين عن سداد التعويضات المطلوبة اللجوء إلى ما يلي وبحسب سياسة شركة التأمين المتبعة: - القرض الحسن. - أو التسديد من فائض سنوات تالية. - أو مطالبة حملة الوثائق لتسديد العجز (بشرط ذكر الشرط في وثيقة التأمين).
٤	التأكد من تحميل حساب التأمين جميع المصروفات والعمولات الخاصة بأنشطة التأمين فقط.
التعويض:	
١	التأكد من منح/ إعطاء المشترك الأقل من قيمة الضرر.
٢	التأكد من عدم الجمع بين تعويضين.



المبحث الثالث

آليات التدقيق على الفائض التأميني

أولاً: تعريف الفائض التأميني:

هو الرصيد المتبقي من مجموع الاشتراكات المحصلة وعوائد استثماراتها، وأي إيرادات أخرى بعد سداد التعويضات واقتطاع المخصصات والاحتياطيات اللازمة، وحسم جميع المصروفات والالتزامات المستحقة على الصندوق^{١٠}.

بمعنى رياضي:

مجموع الاشتراكات	
عوائد / خسائر الاستثمارات	+ -
إيرادات أخرى	+
اجمالي الفائض التأميني	المجموع
التعويضات المدفوعة	-
المخصصات والاحتياطيات ^٢	-
مصاريف إعادة التأمين	-
المصروفات الخاصة بالصندوق	-
التزامات أخرى	-
صافي الفائض التأميني	=

ثانياً: طرق توزيع الفائض التأميني:

يتم توزيع الفائض التأميني أو أي جزء منه بإحدى الطرق التالية^{١١}:

التوزيع على حملة الوثائق بنسبة اشتراكهم دون تفرقة بين من حصل على تعويضات ومن لم يحصل خلال الفترة المالية.	١
التوزيع على حملة الوثائق الذين لم يحصلوا على تعويضات أصلاً خلال الفترة المالية.	٢
التوزيع بأي طريقة تقرها هيئة الرقابة الشرعية للشركة.	٣

١٠ انظر قرار مجمع الفقه الاسلامي رقم ٢٠٠ (٦/٢١) والصادر عام (٢٠١٣) بشأن الأحكام والضوابط الشرعية لأسس التأمين التعاوني.

١١ معيار التأمين الاسلامي رقم (٢٦)، مرجع سابق.



ثالثاً: توزيع الفائض التأميني:

يحسب نصيب كل مشترك من الفائض المخصص للتوزيع وفق المعادلة التالية^{١٢}

$$\text{نصيب المشترك من الفائض} = \frac{\text{اشتراكات التأمين لكل مشترك} \times \text{الفائض المخصص للتوزيع}}{\text{إجمالي اشتراكات التأمين}}$$

رابعاً: التدقيق على الفائض التأميني:

١	التأكد من سلامة جميع المبالغ المتأتية من اشتراكات المشتركين وتوقيتها.
٢	التأكد من سلامة عوائد الاستثمارات المستثمرة بصيغة المضاربة أو الوكالة بأجر.
٣	التأكد من صحة اجراءات التعويضات.
٤	التأكد من احتساب وقيد قيمة المخصصات والاحتياطيات، ووجود قرارات إدارية وموافقة هيئة الرقابة الشرعية عليها.
٥	التأكد من قيود إعادة التأمين وأنها ذات علاقة بالصندوق والخطر المؤمن ضده.
٦	التأكد من أن المصاريف التي قيدت على حساب الصندوق تخص العملية التأمينية والصندوق المعني (كل صندوق على حده: مثل صندوق التأمين على السيارات، وصندوق التأمين البحري، وصندوق تأمين خيانة الأمانة وصندوق تأمين أخطار الحريق وغيرها).
٧	التأكد من عدم اقتطاع أية أموال تخص حملة وثائق التأمين وأرباحها لصالح المساهمين.
٨	التأكد من احتساب فائض التأمين.
٩	التأكد من صحة احتساب وتوزيع الفائض التأميني.
١٠	رفع التقرير إلى المدير العام للتصويب.
١١	رفع تقرير بنتائج جولة التدقيق وإجراءات الإدارة بتصويب الملاحظات والمخالفات إلى هيئة الرقابة الشرعية



المبحث الرابع

متطلبات حوكمة شركات التأمين الإسلامية

أولاً: مفهوم الحوكمة

قبل البدء بالتطرق إلى مفهوم الحوكمة تجدر الإشارة إلى وجود حقيقتين وهما^(١٣) :

١. ليس هناك وصف متفق عليه للحاكمية المؤسسية.
٢. ليس هناك منهجية موحدة لعمل الحاكمية المؤسسية في كافة المؤسسات.

يلاحظ أن معظم الجهات التي وضعت معايير وإرشادات لحوكمة الشركات اعتمدت تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية^(١٤) Development Organization Of Economic Cooperation and (OECD) للحوكمة حيث عرفتها بأنها "مجموعة من العلاقات بين الإدارة التنفيذية للشركة، ومجلس إدارتها، والمساهمين فيها، وغيرهم من الأطراف المعنية وصاحبة المصلحة بصورة مختلفة فيها. كذلك يقدم أسلوب حوكمة الشركات الهيكل الذي تحدد خلاله أهداف الشركة، ووسائل تحقيق تلك الأهداف، ومتابعة الأداء. كما ينبغي أن يوفر أسلوب حوكمة الشركات الحوافز الملائمة لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للشركة لمتابعة الأهداف التي تتفق مع مصالح الشركة والمساهمين، علاوة على تيسيره للمتابعة الفعالة والتي يتسنى عن طريقها تشجيع الشركات على استخدام مواردها بصورة أكثر كفاءة"^(١٥).

وقد عرفت مؤسسة التمويل الدولية^(١٦) International Finance Corporation (IFC) الحوكمة بأنها النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها^(١٧).

وعرفتها لجنة «كادبوري»^(١٨) الصادرة عن سوق لندن للأوراق المالية بأنها مجموعة من أنظمة الرقابة المالية

١٣ شركة أصول للتدريب والاستشارات المرشد في هيئة المعرفة بشهادة أخصائي معتمد في الرقابة الداخلية، ICI معهد الرقابة الداخلية، مرجع سابق، صفحة ٣٧٠.

١٤ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تأسست عام ١٩٦١ وينطوي تحت لوائها ٣١ دولة من الدول المتقدمة، مقرها باريس، تلتزم بدعم النمو المستدام والتوظيف والحفاظ على الاستقرار المالي، انظر <http://www.aljazeera.net/ebusiness/pages-dd1L9L2013.time> pm 6.

١٥ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (٢٠٠٤)، مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في مجال حوكمة الشركات، صفحة ٢٠١، باريس، فرنسا.

١٦ مؤسسة التمويل الدولية تأسست عام ١٩٥٦ وتتكون من ١٨٤ بلد، وهي أحد أعضاء مجموعة البنك الدولي، وهي أكبر مؤسسة إنمائية عالمية. <http://www.ifc.org/wps/wcm/connect/Multilingual/dd1L9L2013.6> pm.

١٧ معهد الدراسات المصرفية (٢٠١٠)، نشرة توعية يصدرها معهد الدراسات المصرفية، العدد الثالث، صفحة ٢، الكويت، الكويت.

١٨ لجنة متخصصة بالجوانب المالية لحوكمة الشركات، تأسست عام ١٩٩١ في بريطانيا.

انظر <http://www.jbs.cam.ac.uk> dd1p9p2013.7 pm.



وغير المالية والتي عن طريقها يتم إدارة الشركة وتوجيهها والرقابة على شؤونها^(١٩). وقد عرفتها المعايير المهنية لممارسة أعمال التدقيق الداخلي بأنها، «أي مجموعة من العمليات والنظم التي يعتمد عليها مجلس الإدارة من أجل تبليغ وتوجيه وإدارة ومراقبة أداء أنشطة المؤسسة بغية تحقيق أهدافها»^(٢٠). وقد عرف الباحث حوكمة هياكل النشاطات الشرعية^(٢١): السياسات والإجراءات والمعايير التي تنظم تشابك العلاقات بين أصحاب المصالح لتحقيق أهداف المصرف، بما يتوافق مع الإرشادات الصادرة عن بعض المؤسسات المالية الإسلامية المختصة.

ثانياً: متطلبات حوكمة شركات التأمين الإسلامية:

تتبع أهمية الحوكمة المؤسسية في شركات التأمين الإسلامية من أنها توفر أساساً لتطوير الأداء المؤسسي بهدف تعزيز الثقة بشركة التأمين وأنشطتها المختلفة وخاصة من قبل حملة وثائق التأمين من بين أصحاب المصالح، وأصحاب المصالح وهم الأشخاص الذين لهم مصلحة مع الشركة: المساهمون والعاملون والدائنون والموردون وحملة وثائق التأمين والمستثمرون المحتملون، وفي بعض الحالات قد يحدث تعارض مصالح بين أصحاب المصالح وخاصة التعارض الذي يكون مع حملة الوثائق، ويمكن أن يعرف تضارب المصالح بأنه: «أي علاقة تكون - أو يبدو - ليست في مصلحة الشركة. هذا التضارب في المصالح من شأنه أن يضر بقدرة الفرد على أداء واجباته ومسؤولياته أداءً موضوعياً»^(٢٢).

ثالثاً: المتطلبات الأساسية لحوكمة شركات التأمين الإسلامية:

التزام شركة التأمين الإسلامية بالحوكمة المؤسسية.	
١	الالتزام بالمبادئ الأساسية لحوكمة الشركات:
١-١	الفصل بين مناصبي رئيس المجلس والمدير العام للشركة.
٢-١	وجود هياكل تنظيمية تتوزع فيها الصلاحيات والمسؤوليات ووجود أطر فعالة للرقابة تحقق الفصل الواضح في المسؤوليات وتفويض الصلاحيات.
٣-١	الحرص على تحقيق العدالة في معاملات الشركة، مثل (المساهمين، حملة وثائق التأمين، العاملين في الشركة).
٤-١	الشفافية والإفصاح بشكل يُمكن الجهات ذات العلاقة من تقييم وضع الشركة وأدائها المالي.
٥-١	المساءلة في العلاقات بين المجلس والإدارة التنفيذية العليا وبين مجلس الإدارة والمساهمين وبين مجلس الإدارة وحملة وثائق التأمين.
٦-١	الحرص على تحقيق مبادئ الملاءمة في كل من أعضاء مجلس الإدارة وهيئة الرقابة الشرعية وإدارة الشركة التنفيذية.

١٩ معهد الدراسات المصرفية، نشرة توعية يصدرها معهد الدراسات المصرفية، العدد الثالث، مرجع سابق، صفحة ٢، الكويت.

٢٠ جمعية المدققين الداخليين المعايير الدولية المهنية لممارسة التدقيق الداخلي، مرجع سابق، صفحة ٣٦.

٢١ عطية، عبدالله (٢٠١٧)، مفاهيم الرقابة والتدقيق والمراجعة والامتثال الشرعي بين النظرية والتطبيق، مؤتمر شورى السادس، اسطنبول، تركيا.

٢٢ جمعية المدققين الداخليين المعايير الدولية المهنية لممارسة التدقيق الداخلي، مرجع سابق، صفحة ٢٤.



وجود هيئة رقابة شرعية مستقلة وكفؤة:	٢
تحقيق الحد الأدنى من المتطلبات التي يجب توافرها في أعضاء هيئة الرقابة الشرعية مثل: درجة المؤهل العلمي والخبرة في مجال الإفتاء وغيرها.	١-٢
تحقيق الحد الأدنى من متطلبات الاستقلالية مثل: أن لا يكون من كبار حملة الوثائق أو من كبار المساهمين أو أن لا يكون عضواً في هيئة رقابة شرعية لشركة تأمين إسلامية بنفس البلد وغيرها من متطلبات الاستقلالية.	٢-٢
حضور اجتماعات الهيئة حضوراً شخصياً.	٣-٢
القيام بالمهام والمسؤوليات المتضمنة برسالة الارتباط الموقعة من عضو هيئة الرقابة الشرعية مثل: إصدار الفتاوى وفحص العقود والاتفاقات والتأكد من فعالية نظام الرقابة الشرعية ومدى فعالية نشاط التدقيق الشرعي وغيرها.	٤-٢
مجلس الإدارة فعال:	٣
تعيين مجلس إدارة على أن لا يتجاوز عدد الأعضاء غير المستقلين عن عدد تحده التشريعات النافذة.	١-٣
يتمتع أعضاء مجلس الإدارة بأكبر قدر من المصداقية والنزاهة والكفاءة والخبرات اللازمة والقدرة على الالتزام وتكريس الوقت لعمل الشركة.	٢-٣
حضور اجتماعات مجلس الإدارة حضوراً شخصياً.	٣-٣
الإشراف العام ورسم الاستراتيجيات للشركة.	٤-٣
تعيين مدير عام الشركة وإقرار تعيين نائب مدير عام الشركة ومساعد مدير عام الشركة بناء على تسيب مدير عام الشركة ومدير التدقيق الداخلي.	٥-٣
ضمان وجود هيئة رقابة شرعية ملائمة ومستقلة ونظام للضوابط الشرعية يتضمن نظام للرقابة الشرعية الداخلية.	٦-٣
التحقق من أن جميع الأنشطة التأمينية تتم وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية والفتاوى والقرارات الشرعية الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية.	٧-٣
تزويد الهيئة بالمعلومات الضرورية والكافية وفي الوقت المناسب، بهدف مساعدتها في ممارسة مهامها المتمثلة في التأكد من مدى التزام الشركة بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.	٨-٣
اعتماد سياسة تنظم العلاقة بين الشركة وحملة وثائق التأمين.	٩-٣
اعتماد أنظمة ضبط ورقابة داخلي وشرعي للشركة.	١٠-٣
اعتماد استراتيجية لإدارة مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل ومن أهمها مخاطر عدم الالتزام بالضوابط الرقابية الشرعية.	١١-٣
استقلالية إدارة الامتثال / قسم الامتثال الشرعي.	١٢-٣



١٣-٢	امثال الشركة لجميع التشريعات ذات العلاقة والفتاوى والقرارات الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية.
١٤-٢	وضع إجراءات لمعالجة تعارض المصالح .
١٥-٢	صياغة ميثاق للسلوك المهني وتعميمها على جميع الموظفين.
١٦-٢	ايجاد آلية للتواصل مع أصحاب المصالح، وذلك من خلال الإفصاح وتوفير معلومات ذات دلالة حول أنشطة الشركة وخاصة حملة الوثائق منهم.
١٧-٢	نشر المعلومات المالية وغير المالية التي تهم أصحاب المصالح.
١٨-٢	اعتماد سياسات خاصة بتقييم أداء وتحديد مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وهيئة الرقابة الشرعية وإدارة الشركة العليا.
١٩-٢	تشكيل لجان منبثقة عن مجلس الإدارة ويمكن أن يشارك فيها بعض أعضاء الإدارة التنفيذية إذا سمحت التشريعات، ومن هذه اللجان: لجنة التدقيق ولجنة إدارة المخاطر وغيرها من اللجان.
٤	إدارة تنفيذية للشركة تتمتع بالكفاءة:
١-٤	تنفيذ القرارات والفتاوى الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية.
٢-٤	صياغة استراتيجية الشركة.
٣-٤	إعداد وتطوير إجراءات العمل بشكل يضمن تحديد وقياس وضبط ومراقبة المخاطر التي تواجهها الشركة.
٤-٤	إعداد هيكل تنظيمي ووظيفي للشركة.
٥-٤	أن يتمتع أعضاء الإدارة التنفيذية بأكبر قدر من المصداقية والنزاهة والكفاءة والخبرات اللازمة وتكريس الوقت الكاف لعمل الشركة.
٥	دائرة تدقيق شرعي داخلي:
١-٥	التأكد من أن أعمال الشركة تتسجم مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
٢-٥	التأكد من تنفيذ قرارات وتوصيات هيئة الرقابة الشرعية بشأن الالتزام بالجوانب الشرعية للمعاملات.
٣-٥	توثيق مهام وصلاحيات ومسؤوليات دائرة التدقيق الشرعي الداخلي ضمن ميثاق التدقيق الشرعي الداخلي المعتمد من مجلس الإدارة.
٤-٥	عدم تكليف موظفي التدقيق الشرعي الداخلي بأي أعمال تنفيذية.



الخاتمة:

نختم هذا البحث بالشكر الموصول إلى شركة شوري للاستشارات الشرعية صاحبة التميز والأفكار النيرة على اتاحة المجال لي بتقديم هذه الورقة البحثية.

أولاً: النتائج:

١. تعتمد فعالية أنظمة الرقابة الشرعية في شركات التأمين الإسلامية على توفر متطلبات معينة لتحقيق أهداف الشركة للوصول نظام شرعي فعال.
٢. وجود كيانات داخلية فعالة تبدأ بدور هيئة الرقابة الشرعية وتنتهي بحملة الوثائق.
٣. تم إعداد مصفوفة لنظام الرقابة الشرعي وتحديد الأدوار لكل كيان في شركات التأمين الإسلامية.
٤. تحديد أبرز الضوابط الشرعية في عمليات شركات التأمين الإسلامية.
٥. التعرف على طريقة احتساب الفائض التأميني وطرق توزيعه وآلية التدقيق على الفائض التأميني.
٦. التعرف على المتطلبات الأساسية في حوكمة شركات التأمين الإسلامية الفعالة.

ثانياً: التوصيات:

١. منح دور لحملة الوثائق في إدارة صندوق التأمين من خلال هيئة منتخبة منهم من خلال سن تعليمات منظمة لصناعة التأمين الإسلامي من مجلس الخدمات المالية الإسلامية وتبنيها من هيئات التأمين.
- إعداد معايير تنظم حاكمية شركات التأمين الإسلامية وإعطاء أدوار لكل من نشاط التدقيق الشرعي الداخلي والامتثال الشرعي.



المراجع:

١. المعايير الشرعية، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المنامة، البحرين.
٢. أبو سرحان، احمد شحدة (٢٠١٥)، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، عمان، الأردن.
٣. مشعل، عبد الباري وحجل، عامر (٢٠١٠)، برنامج التدقيق الشرعي على شركات التأمين الاسلامي، ملتقى التأمين التعاوني الثاني، الهيئة العالمية للاقتصاد والتمويل.
٤. مجلس الخدمات المالية الإسلامية (٢٠٠٥)، المبادئ الإرشادية لإدارة المخاطر للمؤسسات (عدا المؤسسات التأمينية) التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية، ماليزيا.
٥. عطية، عبد الله (٢٠١٧)، مفاهيم الرقابة والتدقيق والمراجعة والالتزام الشرعي بين النظرية والتصنيف، المؤتمر السادس للتدقيق الشرعي على البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، اسطنبول، تركيا.
٦. هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (٢٠٠٨)، معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية، المنامة، البحرين.
٧. دليل الحاكمية المؤسسية، البنك الاسلامي الاردني، عمان الاردن.
٨. التعليمات المعدلة للحاكمية المؤسسية للبنوك الاسلامية رقم ٢٠١٦/٦٤، البنك المركزي الأردني، عمان الاردن.
٩. قرار مجمع الفقه الاسلامي رقم ٢٠٠ (٦/٢١) والصادر عام (٢٠١٣) بشأن الأحكام والضوابط الشرعية لأسس التأمين التعاوني.
١٠. التقرير السنوي شركة التأمين الاسلامية (٢٠١٧)، عمان، الاردن.
١١. شركة أصول للتدريب والاستشارات المرشد في هيئة المعرفة بشهادة أخصائي معتمد في الرقابة الداخلية، ICI معهد الرقابة الداخلية.
١٢. منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (٢٠٠٤)، مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، باريس، فرنسا.
١٣. معهد الدراسات المصرفية (٢٠١٠)، نشرة توعية يصدرها معهد الدراسات المصرفية، العدد الثالث، الكويت، الكويت.
١٤. جمعية المدققين الداخليين المعايير الدولية المهنية لممارسة التدقيق الداخلي.
١٥. تعليمات الحاكمية المؤسسية لشركة التأمين وأسس تنظيمها وإدارتها وتعديلاتها رقم (٢) لسنة ٢٠٠٦، مجلس إدارة هيئة التأمين-عمان الأردن.
١٦. <http://www.aljazeera.net/ebusiness/pages->
١٧. <http://www.ifc.org/wps/wcm/connect/Multilingual>
١٨. <http://www.jbs.cam.ac.uk>